جغرافية مفهوم الأمن ضمن مقاربة ترتيبات الأمن الإقليمية

Geography of security concept within regional security arrangements approaches

عبد الرفيق كشوط

جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل(الجزائر)

abderrafik.kechout@univ-jijel.dz

تاريخ الإرسال: 2023/03/11 تاريخ القبول: 2023/05/19 تاريخ النشر: 2023/06/01

****

ملخص:

رغم الإسهامات المتعددة والمتنوعة التي قدمت بشأن مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، إلا أنه رغم ذلك لا يزال مفهوما مبهما وخلافيا بين دارسي حقل الدراسات الأمنية، ذلك أن الزوايا التحليلية تختلف باختلاف المقاربة التي عولج ضمنها مما أدى في كل مرة إلى إنتاج معان ودلالات جديدة له تعبر عن تطوره من جهة، وتعبر عن قدرته في التنوع من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس سيعالج هذا المقال إحدى الدلالات الجديدة والمتنوعة، التي تمنح لمفهوم الأمن، ويكون ذلك بتغيير القوالب والمناظير التي تتم معالجة المفهوم داخلها، حيث سنصل في كل مرة إلى اكتشاف أو إنتاج مفهوم جديد يعبر عن معان جديدة مختلفة عن تلك التي سيقت لنا في السابق، ولأجل ذلك سيكون المدخل الإقليمي أهم المداخل المستخدمة في هذا المقال لمعالجة مصطلح الأمن، والذي سيعبر – المدخل الإقليمي – عن أهم المفاهيم الأمنية التي أنتجت ضمنه، وبالتالي سنجد في النهاية أننا أمام مجموعة من المفاهيم المتعددة متنوعة تقدم إضافات أخرى للمفهوم لرفع بعض اللبس الذي شابه من جهة، وتؤسس لأرضية مختلفة للبحث في معانيه مستقبلا من جهة أخرى

الكلمات المفتاحية:

الأمن في العلاقات الدولية، الأمن، المفاهيم الإقليمية للأمن ، الأمن ضمن الترتيبات الإقليمية

Abstract:

Despite the many and varied contributions that have been made regarding the concept of security in international relations, it is still a vague and controversial concept among students of the field of security studies, because the analytical angles differ according to the approach in which it was dealt with, which led each time to the production of new meanings and connotations for it that express Its development on the one hand and expresses its ability to diversify on the other hand, and on this basis this article will deal with one of the new and diverse connotations that are given to the concept of security, and that is by changing the templates and perspectives within which the concept is processed, as we will arrive

each time to discovering or producing a new concept It expresses new meanings different from those given to us in the past, and for this reason the regional approach will be the most important approach used in this article to address the term security, which will express - the regional approach - the most important security concepts that were produced within it, and therefore we will find in the end that we are facing a set of concepts Multiple and diverse offers other additions to the concept to remove some of the confusion that surrounded it on the one hand, and establishes a different ground for researching its meanings in the future on the other hand.

Key words:

Security in international relations, security, regional concepts of security, security within regional arrangements.

مقدمة:

رغم عودة المدخل الدولي واتساعه وعمقه كمدخل أكثر تأثيرا على التفاعلات الأمنية في أقاليم كثيرة من العالم، يظل للمدخل الإقليمي أهميته –في إطار محدداته الخاصة التي حكمت بروزه- التحليلية في فهم مختلف التفاعلات الدولية، الاقتصادية والسياسية وأحيانا الاجتماعية، إلا أن ترتيبات الأمن ظلت المستوى الأكثر تأثيرا في تحديد ملامح الأقاليم، حيث أدت نهاية الحرب الباردة إلى إعادة اكتشاف جديد للواقع الجغرافي كما يسميه صالح بشير – سواء ما أرتبط بالمجال السياسي، الأمني، أو المحلي، الإقليمي، واحتلاله المكانة الأسمى في التفكير الاستراتيجي المقترن بظهور صراعات مسلحة جديدة – دولية – إقليمية أو داخلية إقليمية، خلقت مشكلات أمنية إقليمية في مناطق شتى من العالم، الأمر الذي فرض ضرورة انتهاج مقاربة جديدة تراعي خصوصية كل إقليم، فظهر بذلك ترتيبات جديدة على المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني التي ارتبط وجودها مع تصاعد أهمية ما يعرف في الكثير من الأدبيات الاستراتيجية الخاصة بالحلول الإقليمية لمشكلات الأمن الإقليمية **Régional Solvation of régional Security Problèmes** كما لا يمكن فهم السياسة الأمنية للدولة دون النظر إلى السياق الذي تقع فيه.[1]

وإذ نحن بصدد مفهمة الأمن في إطار المدخل الإقليمي من باب الترتيبات الأمنية الإقليمية، فإنه من الضروري التنبيه إلى أن كل ذلك سيكون بعيدا عن العلاقات الأمنية الإقليمية التي تتم في سياق التفاعلات الصراعية، بل في إطار سياق التفاعلات التعاونية، حتى ولو تم بناء مفاهيم مستندة إلى إجراءات صراعية، فـ "الدفاع المشترك" مثلا المرتبط بسياسات دفاعية مشتركة بين مجموعة من دول إقليم معين –الاتحاد الأوروبي مثلا- لم يكن في إطار عدواني صراعي بقدر ما كان في سياق التنسيق والتحرك المشترك ضد تهديدات محددة

[1])Barbara Delcourt," Théories de la sécurité ", POLI401 – (4 ECTS) Obligatoire en 2ème cycle en sciences politiques, orientation relations internationales, Année académique 2006-2007

محتملة، عبر إنشاء أنظمة أمنية "***Security régimes***" قادرة على توجيه التعامل مع قضاياها في اتجاه تعاوني أكثر منها في اتجاه تنافسي تصادمي، وعلى هذا الأساس تشير كلمة ترتيبات إلى عملية التعاون الإقليمي الأمني أكثر ما تشير إلى التصادم.[1]

وكل هذا يهدف إلى تصميم " كيفية أو ترتيبات Arrangements" قادرة على توفير الأمن[2]، الذي يتخذ عادة مسلكين أساسيين، إما بتعظيم القوة العسكرية للدولة أو من خلال التعاون الأمني والوصول إلى مجموعة من الترتيبات لتحقيق الأمن، وعلى هذا الأساس يتحدد ويبنى مفهوم الأمن - في كلا الحالتين- وفقا لظروف كل دولة، أو مجموعة من الدول، والأهداف التي كانت وراء زيادة القوة العسكرية أو اللجوء إلى بناء ترتيبات أمنية إقليمية التي تفترض وجود إطار مفهومي محدد "للأمن" يكون بموجبه تحديد نطاق العمل والآليات والأهداف، بحيث يمثل "المبدأ الناظم" لها كل المبادئ التوجيهية" guiding principles " لهذه الترتيبات التي أنتجت مفاهيم جديدة للأمن تتحدد انطلاقا من الأهداف والآليات والحدود العملية التي كانت تنتمي لها الترتيبات الأمنية الإقليمية.[3]

وعليه، ستكون إشكالية الدراسة متمحورة حول **كيف يمكن فهم الأمن ضمن مقاربات الترتيبات الأمنية الإقليمية؟**؛ والتي ستبحث في مدى قدرة المدخل الإقليمي على توفير فهم واسع ودقيق لمفهوم الأمن، كما تبحث أيضا في مدى قدرة هذه المفاهيم التي أنتجت للأمن على توفير إحاطة وإلمام بالمعاني المشتتة له.

وقد نهجنا في هذه الدراسة نهج الدراسات الإقليمية، معتمدين في ذلك على المنهج المقارن الذي وضف في تتبع الاختلافات الحاصلة بين المفاهيم المنتجة للأمن ومقارنتها بتلك السابقة، كما تم الاستعانة بالمنهج التاريخي لتقصي أهم الترتيبات الأمنية والمداخل التي عولج من خلالها الأمن في العلاقات الدولية وذلك بسحبها على المجالية الزمانية وإبراز مدى الثبات والتغير الذي لحق بالمفهوم وكيف كان سابقا وكيف أصبح.

معتمدين في كل ذلك على الخطة التالية/

المبحث الأول/ المفاهيم المتعددة للأمن ضمن المقاربة الإقليمية.

- **مفهوم الأمن المشترك *"Common Security"***
- **مفهوم الأمن الجماعي. "*Collective Security*""**
- **مفهوم الأمن الشامل"*Comprehensive Security***

---

[1]) Matthew C. Beasley, "Regime Security Theory: Why Do States With No Clear Strategic Security Concerns Obtain Nuclear Weapons?", Presented to the Department of Political Science and the Graduate School ofthe University of Oregon in partial ful fillment of the requirements for the degree of Master of Science September 200,p08

[2]) Report of the Secretary-General of Security Council," The role of regional and sub-regional arrangements in implementing the responsibility to protect", 27 June 2011.

[3])Peter Jones, "Towards a regional security regime for the Middle East", Issues and Options Stockholm: SIPRI,,October 2011,p06

- **مفهوم الأمن التعاوني "*Coopérative Security*"**

المبحث الثاني/ الأمن ضمن مقاربات الجماعة والشراكة الأمنية والأحلاف العسكرية

- **المطلب الأول/ مفهوم الجماعة الأمنية Security Community**
- **المطلب الثاني/ مفهوم الشراكة الأمنية. Security Partnership**
- **المطلب الثالث/ الأحلاف العسكرية "*Military Alliances*"**

المبحث الأول

مفهوم الأمن ضمن المقاربة الإقليمية

إن معالجة الأمن ضمن المقاربة الإقليمية تفترض تقديم تعريف للأمن الإقليمي أولا، لذلك نجد من الضروري أن نقدم التعريف الذي أتى به الأستاذ " بوزان " *Barry Buzan* "الذي عرفه على أنه: " نظام فرعي هام ومتميز ذو علاقات أمنية يتواجد بين مجموعة من الدول جعلها مصيرها في جوار جغرافي مع بعضها البعض".[1]، غير أن الترتيبات الأمنية الإقليمية التي سعت لها الدول بهدف تعزيز أمنها كانت قد أنتجت العديد من المفاهيم ضمن هذه المقاربة أو المدخل والتي سيتم تناولها على الشكل التالي:

المطلب الأول: مفهوم الأمن المشترك *"Common Security"*

يستند هذا المفهوم على افتراض يقضي بوجود مصلحة مشتركة بين دول المنطقة لتجنب الوقوع في الحرب نتيجة تصاعد ديناميكيات المعضلة الأمنية - أو كما يسمى المأزق الأمني- وعليه يمكن تجنب الحرب عبر استراتيجيات تؤكد الثقة المتبادلة التي توحي بتقليل حدة التوتر الذي يؤدي إلى تخفيض مستويات المواجهة بالرغم من العداوة المتبادلة، وبمعنى أدق نجد أن الأمن المشترك هو اشتراك في بناء إجراءات تؤدي إلى المحافظة على أمن المشتركين فيه عبر إنشاء قواعد للحوار لضمان المحافظة على مصالح الجميع والدفع نحو تحويل الأمن من جانب واحد إلى الأمن من جميع الأطراف [2]ومن بين آلياته نجد ما يلي:

- احتواء التصعيد والعمل على استقرار الأزمات في مستوى يمكّن من ضمان التعايش الأمني بين مختلف فاعلي الإقليم طالما أن هناك مصلحة مشتركة في البقاء.

---

1) Barry Buzan, People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, 2nd ed, Hemel Hempstead, 1991, p.188.

2) Zeev Maoz, Emily B.Landau," Building Regional Security in the Middle East: International, Regional and Domestic Influences", London, Jaffee Center for Strategic Studie, 2004,p56.

وعلى الرغم من أنه أي الأمن المشترك يبحث عن بناء الثقة المتبادلة إلا أنه يركز بالأساس على البعد العسكري واعتماده على القوات الدفاعية بدل الهجومية وأن الحل الأنسب في حل مشكلة تضارب المصالح يكمن في الارتباط الأمني المتبادل محل المجابهة المباشرة. [1]

إن أول استخدام لهذا المفهوم في الساحة الدولية كان في أوروبا كردة فعل عن التنافس شرق – غرب حول الأسلحة التقليدية والسباق نحو التسلح، كما يمكن أن نعتر عليه من خلال الأدبيات الأكاديمية في تقرير لجنة "بالمه *Palme Commission*" الذي حمل عنوان: "الأمن المشترك: مخطط للبقاء "، سنة 1982 حيث يعرفه على النحو التالي: " تجنب الحرب، وخاصة الحرب النووية، عن طريق المسؤولية المشتركة بين دول العالم- الشرق والغرب- والعمل على تجنب الكارثة النووية بالاعتماد على الاعتراف المتبادل بالحاجة لإقامة علاقات سلمية، وضبط ومراقبة المنافسة في التسلح"[2]

وقد حدد تقرير لجنة "بالمه " ستة مبادئ للأمن المشترك :

- جميع الدول لديها الحق المشروع في الأمن.
- القوة العسكرية ليست أداة مشروعة لتسوية النزاعات بين الأمم.
- ضرورة ضبط النفس في التعبير عن السياسات الوطنية.
- لا يمكن أن يتحقق الأمن من خلال التفوق العسكري.
- ضرورة الحد من التسلح لبناء الأمن المشترك.
- ضرورة الفصل بين مفاوضات الحد من التسلح و الأحداث السياسية الجارية.[3]

وبالنظر إلى مجريات العلاقات الدولية في تلك الحقبة نجد أن هذا التقرير قد توصل إلى أن الاستقرار الدولي الذي تسعى إليه الوحدات الدولية حينها لا ينبغي أن يكون على أساس سباق التسلح، وإنما يكون على أساس بناء الثقة والاعتراف بالحاجة لإقامة علاقات سلمية بدلا من العلاقات التصادمية خاصة أن الخطر سيتأتى من الاستقرار الهش والوهمي للنظام الدولي القائم على التسلح والذي سوف ينهار بصورة فجائية.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الجماعي. "*Collective Security*"

يحتل الأمن الجماعي مكانة مهمة في نظرية العلاقات الدولية، حيث تعتبر أيديولوجياته القائمة على عدم اعتبار الحرب الوسيلة الأمثل لتعبير الدولة عن سياستها الدولية ورفض فكرة التسلح وتحقيق الأمن يكون عبر احترام القانون الدولي وغيرها الدعائم الأساسية للنظرية المثالية في العلاقات الدولية وهو ما مهد الطريق أمام التيار المثالي خاصة أكاديميا الذي أهتم بتدريس القانون الدولي ودعم الاتفاقيات الدولية المؤطرة للسلم الدولي

---

[1]) Simon Mason and Victor Mauer, "Tools for building confidence on the Korean peninsula ", Stockholm SIPRI and the Center for Security Studies, 2007,p21.

[2]) David Dewitt," Common, Comprehensive, and Cooperative Security", The Pacific Review, 7,1,1994 ,p413.

[3]) Ibid.

القائم على احترام قواعد القانون الدولي عبر خلق مؤسسات دولية قادرة على ضمان احترام هذه القواعد تمثلت أولا في عصبة الأمم التي كان يعول عليها في حل المعضلة الأمنية عبر مقاربة "السلم بالقانون" "*Peace through Law* " وهو ما أدى فيما بعد إلى سن إجراءات قادت إلى مفهوم الأمن الجماعي [1]الذي يفترض أنه يؤدي من الناحية النظرية الوظائف التالية:

1- الرد على أي عدوان خارجي في صورة التحرك الجماعي.

2- تنظيم رد جماعي يتناسب وحجم العدوان.

3- أن يكون تنسيقا جماعيا في تحديد الإجراء اللازم.

وهو ما يعني أن للدول ليس فقط الحق في رد العدوان بل وجوب الرد على اختراق القانون الدولي.[2]

ولتنفيذ هذه الوظائف استند مفهوم "الأمن الجماعي " إلى وسائل تضمن تحقيق المهام المنوطة به هي:

أولا: الوسيلة الدبلوماسية، التي يجب أن تكون مفتوحة وعلنية، وغير سرية.

ثانيا: وسائل الإعلام الحرة الناقلة لمشاغل وتطلعات الرأي العام العالمي سواء كان ذلك وقت الحرب أو وقت السلم.

ثالثا: خضوع النزاعات إلى إجراءات صنع وبناء السلم خاصة منها التحكيم.

رابعا: المسؤولية الجماعية لجميع الدول أمام أي عدوان خارجي.

وأخيرا: ضرورة تسيير الظرف الدولي عبر إيجاد تنظيم دولي يتمتع بالفاعلية الدائمة.[3]

وهو ما يعني أن مفهوم "الأمن الجماعي" يتجسد من خلال أجهزة تعمل على تحقيق الأهداف بوسائل جماعية، كما أنه يقوم على قواعد أساسية، تبدأ من حظر استخدام القوة العسكرية أو التلويح باستخدامها، وتنتهي بوجود مجموعة من الإجراءات والتدابير الأمنية لوقف أي عدوان خارجي بالصورة النمطية له . اعتداء عسكري مباشر أو تهديد الاستقرار السياسي وسلامة الأراضي . وهو بهذا يختلف عن إجراء "توازن القوة" الذي يمثل أحد إجراءات ضمان الأمن والسلم الدوليين. [4]

وعلى هذا الأساس فالأمن الجماعي لا يهدف إلى بناء " توازن القوة " بقدر ما يهدف إلى إجراء " ترجيح القوة " ضد الدولة التي تقوم بالعدوان ولصالح الدول التي ترد العدوان، وبالتالي نجد أن هذا المفهوم يرقى لأن يكون لان

---

[1]) Jibeck, H, Joesnsson, " understanding collective security in the 21st century: a critical study of UN peacekeeping in the former Yugoslavia",Florence, European university institute, department of political and social science,(september2010),p14.

[2])David C. Hendrickson," The Ethics of Collective Security", ETHICS & INTERNATIONAL AFFAIRS,(1993), Volume 7,p03.

[3]) Leonardo NICOLIA," La sécurité collective", sit web: http://amministrazioneincammino.luiss.it/wp-content/uploads/2010/04/la3.pdf 20/03/ 2023p04.

[4]) Ibid, p05.

يكون مفهوما أخلاقيا يستند إلى محاولة جعل الدول لا تتصادم فيما بينها انطلاقا من التحالف الذي يجمع بينهم.[1]

في حين يرى البعض الأخر بأن" الأمن الجماعي" هو " تصميم لتحالف جماعي يهدف إلى حماية دواتهم من بعضهم البعض، وحماية أنفسهم من بعض الدول الأخرى".[2]

إن ما يجب التنبيه إليه هنا، أن مفهوم "الأمن الجماعي" تجسد في كونه مفهوما معياريا يرتكز على الذاتانية في تحديد العدوان الذي يكون مبررا للتحرك الجماعي، هذا المفهوم الذي عادة ما يكون هلامي ومطاطي خاضع للمصلحة التي تحكم أطراف الإقليم، إضافة إلى أنه لا يرتبط بوجود خصم محدد، بمعنى أنه ليس موجه إلى طرف معين سلفا، ومع هذا ينبغي أن نشير إلى أن الترتيب الأمني في إطار مفهوم الأمن الجماعي والآليات التي استند إليها قد لعب إلى حد بعيد دورا أساسيا في ضمان استقرار الوضع القائم لمواجهة التغيرات العنيفة المحتملة.

وهو ما أدى إلى وضع مجموعة شروط تحدد من خلالها ضوابط تفعيل المفهوم عمليا و نذكر منها ما يلي:

- كل دولة ملزمة بالتخلي عن حقها في الرد الطوعي الانفرادي والآلي على أي عدوان خارجي إلا من خلال التحرك الجماعي.
- يجب على كل دولة المساهمة بمواردها لصالح تفعيل ترتيبات الأمن الجماعي حتى ولو لم تتعرض لعدوان.
- ضرورة تقاسم الاعباء في كل الحالات سواء لصد العدوان أو للتحصين ضد العدوان الخارجي.[3]

المطلب الثالث/ مفهوم الأمن الشامل"*Comprehensive Security*"

لقد كانت الحاجة لتوسيع مفهوم الأمن ليشمل أبعادا أخرى غير العسكرية مسألة في غاية الأهمية لاعتبارين الأول أكاديمي بحت، والثاني متعلق بالممارسة العملية، فبالنسبة للأول شكلت الانتقادات الموجهة للأمن بالمفهوم التقليدي أرضية صلبة نحو إعادة مفهمته؛ ذلك أن الطرح التقليدي تبنى مقاربة جامدة حصرت الأمن في الجوانب العسكرية البحتة بيد أنه يشمل أبعادا قطاعية أخرى كما ذهب لذلك الأستاذ "باري بوزان " أما الثاني فينطلق من مقاربة أساسية، وهي أن الأمن حقيقة واقعة قبل اللغة بمعنى أنه يوجد . الأمن واللاأمن . سواء عبرت عنه اللغة بشكل دقيق أم لا.

وعلى هذا الأساس دأبت الأدبيات المقدمة في هذا الإطار على تقصي مفهوم الأمن وتتبع تطوراته حتى تصل إلى مفهوم " شامل " وجامع له على الأقل في الصورة الطيفية التي تجمع بين المفهوم والممارسة، ومنه تم

---

[1]) David C. Hendrickson," The Ethics of Collective Security", Ethics & International Affairs , Volume 7 , March 1993 , pp. 1 – 15 , p04.

[2])Gregory Gleason," Collective Security and Non-State Actors in Eurasia", International Studies Perspectives (2005) 6, 274–284.p277.

[3]) David Dewitt," Common, Comprehensive, and Cooperative Security" The Pacific Review Volume 7, (1994) - Issue 1,p414.

تقديم العديد من المفاهيم في هذا الصدد بدأت مع محاولات الأستاذ " ستيفن والت" " *walt* " في سنوات الستينيات ومرورا بسنوات الثمانينيات ووصولا إلى سنة 1995 مع إسهامات الأستاذ وافر "*Waever*" والأستاذ "دانيال دودني " " *Daniel Deudney* " في التسعينيات من القرن الماضي، التي أكدت كلها على الأبعاد غير العسكرية للأمن وهو ما قاد فيما بعد إلى ابتكار مفهوم جديد غير مقصود يتمثل في الأمن الشامل. [1]

وإذ نحن هنا نبحث عن مفهوم" الأمن الشامل " بالتحديد كان من الضروري أن نرجئ التجاذبات النظرية والفلسفية لمفهوم الأمن الموسع ونسوق المفهوم في أطره المجردة، وعليه نجد أن مفهوم الأمن الشامل- " *compréhensive Security*" يميل أكثر إلى فلسفة التوسيع التي ترى بأن الأمن هو مفهوم يحتمل أبعادا أوسع من البعد العسكري الذي طبع المفهوم وأهمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية له، التي لها أهمية قصوى في الحفاظ على الأمن، وبالتالي تكون الترتيبات الأمنية التي تدخل في إطار هذا المفهوم أن تعمل على إحداث التكامل بين كل المستويات السابقة وليس فقط التهديدات العسكرية المباشرة، والانتقال من مفهوم التهديد المباشر إلى مفهوم المخاطر المحتملة المرتبطة بجميع الجوانب غير العسكرية وعليه يكون البعد العسكري أحد أبعاد " الأمن الشامل " إلى جانب كل الأبعاد غير العسكرية.[2]

بعد زوال الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة، زاد الانطباع الدولي بأن الحروب و النزاعات الدولية ستختفي من الساحة الدولية، وأن حالة من الاستقرار والسلام ستبدأ وستسود العالم، وعلى الرغم من أن حدة وحجم النزاعات بين الدول قد تراجع وهو أمر متوقع، إلا أن نزاعات جديدة داخل الدول قد بدأت في الظهور وتصاعدت إلى مستويات غير مسبوقة، كالنزاعات العرقية و الانفصالية وهو ما أعاد إلى الواجهة الشعور الدولي بانعدام الأمن والاستقرار في العالم خاصة مع تدهور الأوضاع في كثير من مناطق العالم جراء تدفقات اللاجئين و الانكماش الاقتصادي و التدهور البيئي وهي مشاكل إضافية على عاتق المجتمع الدولي.[3]

وعلى هذا الأساس زاد الوعي الدولي بأن فهم الأمن لا يمكن أن يكون من خلال القوة العسكرية وأن هذه الأخيرة غير كافية للوصول إلى تحقيق الأمن وهو ما أدى تدريجيا إلى التخلص من النظرة الضيقة للأمن خاصة مع إسهامات الأستاذ " بوزان" الذي يرى بأن الأمن هو شعور ذاتي متكامل للأفراد بوجود الأمن أو عدم وجوده، حيث يعرف الأستاذ "بوزان " الأمن الشامل بقوله هو: " السعي لتحقيق التحرر من التهديد و قدرة المجتمعات و

---

1) Pinar Bilgin, " Regional Security in the Middle East, A critical perspective" , London, Routledge Curzon,(2005),p28.

2) Markus Schmid, " The Concept of Comprehensive Security: A Distinctive Feature of a Shared Security Culture in Europe? Master's Thesis Swiss University of Basel, Department of National Security Affairs, Naval Postgraduate School, December 2007, p19.

3) Michael Raab," Concepts of Comprehensive Security", Vienna, Oriental Institute of the Vienna University,(4 February, 2011),p02.

الدول على الحفاظ على هوياتها المستقلة ضد قوى التغيير الخارجية المعادية " كما يعرفه على أنه :" كل ما يضمن البقاء على قيد الحياة ".[1]

المطلب الرابع/ مفهوم الأمن التعاوني "*Coopérative Security*"

شكلت نهاية الحرب الباردة نقطة حاسمة في تغيير الهيكل الأمني الذي طبع العلاقات الدولية إبان الحرب الباردة و ما قبلها (توازن القطبين، التحالفات العسكرية، الردع النووي...) نحو تبني هيكل أمني جديد يركز على بناء الاستقرار و التعايش بين الدول إلى جانب التركيز على كل المبادرات التي تسعى من خلالها الدول إلى التخلص من تراكمات القوة العسكرية واستبدالها بأخرى غير عسكرية، فكانت مبادرة وزير الخارجية الكندي أنداك " جو كلارك *Joe Clark* " في سبتمبر عام 1990 أثناء اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة لتبني مفهوم الأمن التعاوني[2] الذي كان في البداية مفهوما فضفاضا في العلاقات الدولية يدل على أن الدول تعمل معا لإيجاد حلول للمشاكل الأمنية، وهو بهذا المعني يستخدم مرادف للأمن الجماعي الذي يعني أن الدول تعمل بشكل جماعي رغم أنه مفهوم دقيق في أدبيات العلاقات الدولية التي تشير إلى أن الأمن الجماعي هو وصف لنوع من أنظمة الأمن بين الدول التي توافق على العمل جماعيا للرد على أي عدوان خارجي- كما رأينا سابقا- كما يستخدم كمفهوم متداخل مع الأمن المشترك و الأمن الشامل و الدفاع المشترك حيث الاهتمامات الأمنية المشتركة التقليدية منها و غير التقليدية التي يتوجب على الوحدات الدولية التحرك جماعيا حيالها، إلا أن الأمن التعاوني كما تشير الأدبيات هو مصطلح يدل على وصف الحالة التي تعمل فيها الدول جماعيا للتعامل مع التهديدات غير الحكومية أو التحديات التي لا تكون فيها الدول سببا مباشرا[3].

وجدير بالذكر أن المجتمع الدولي سعى إلى التأكيد على فكرة "الأمن التعاوني" من خلال تفعيله واعتباره الوسيلة الأنجح للتعامل مع التهديدات التي تشكلها الفواعل من غير الدول، كما يسمح بتقليص حدوث الحروب و التصادم بين الدول عبر تغيير توزيع القوة بين وحدات المجتمع الدولي وتحويل الاهتمام أكثر نحو القوة الاقتصادية وزيادة التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي تعمل على إخراج العلاقات بين الوحدات الدولية من دائرة التنافس و التصادم إلى دائرة التعاون.[4]

وعلى الرغم من الأهمية التي تمتع بها هذا الترتيب في العلاقات الدولية على اعتبار أنه الوضع المفضل لإحلال التعاون الأمني بين الدول فقد ظهرت العديد من الاتجاهات خاصة في الولايات المتحدة التي سعت إلى تقويضه عبر تحريك سباق التسلح من جديد وهو ما يقوض إجراءات بناء الثقة بين الدول وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر هيمنة عسكريا على العالم من أكبر الدول التي عملت بهذا الاجراء على تقليص فاعلية

---

1) Ibid,
2) David Dewitt," Common, Comprehensive, and Cooperative Security", op cit,p417.
3) Michael Mihalka, " Cooperative Security in the 21st Century", The Quarterly HE Journal, vol .IV, no.4, Winter (2005), p114.
4) Ibid.

الأمن التعاوني في العلاقات الدولية، فالدول التي لا تملك القوة العسكرية الكافية و المقيدة بالاتفاقات الدولية لن تعتمد على الدول الأكثر قوة عسكريا في تكريس الأمن التعاوني وهو ما يقود إلى فشل هذا المفهوم عمليا.[1]

في حين نجد اتجاه أخر يرى العكس تماما فيما ذهب له الاتجاه الأول، ذلك أن واقع العلاقات الدولية يشير إلى أن حجم النزاعات الدولية قد زاد عما كان عليه في السابق وأن النزاعات بين الدول أثناء الحرب الباردة التي تتجسد فيها الدولة كأكبر تهديد قد تراجعت إلى أدنى مستوياتها بينما زادت حدة النزاعات داخل الدول التي تكون فيها الجماعات غير الحكومية أكبر محرك حتى وصل في سنة 1992 إلى حوالي خمسون نزاعا كانت فيها التهديدات غير الحكومية المحرك الرئيس، وهو ما يقود إلى القول أن الأمن التعاوني لا يكون بإعمال إجراءات ضد الدولة بل أن تكون هذه الإجراءات بالتعاون بين الدول لمجابهة التهديدات غير الحكومية.[2]

وعلى هذا الأساس دأب العديد من المفكرين الاستراتيجيين سنوات التسعينيات على إعادة تحريك مبادئ المدرسة المثالية الرامية إلى إيجاد عالم مستقر خاصة وأن المناخ الدولي حينها دائم التغير، وفي سنة 1992 تحدث كل من " أشتون كارتر ، وليام بيري، وجون شتاينبرونر " *Ashton Carter, William Perry, and John Steinbruner* " على مفهوم " الأمن التعاوني " كآلية جديدة لبناء السلام العالمي والذي ضمن العديد من الإجراءات منها الردع و الاستقرار النووي واحتواء الأخطار ومراقبة التسلح، وفي سنة 1994 تحدث وزير خارجية أستراليا السابق "غاريث ايفانز *Gareth Evans*" عن الأمن التعاوني على أنه " ضمان التشاور بدلا من المواجهة والطمأنينة بدلا من الردع والشفافية بدلا من السرية والوقاية بدلا من العلاج و الاعتماد المتبادل بدل الأحادية ".[3] وهي المحاولات التي كانت تهدف إلى إعطاء مفهوم دقيق " للأمن التعاوني ".

ومنه نجد أن "الأمن التعاوني" ينطوي على جميع الإجراءات التي تشمل إدخال التدابير التي تقلل من خطر الحرب، وهي التدابير التي ليست موجهة بالضرورة ضد أي دولة محددة أو تحالف أو المؤسسات الدولية ومثال ذلك " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " في الاتحاد الأوروبي التي كانت أحسن مثال لمفهوم الأمن التعاوني.[4]

ولنجاح " الأمن التعاوني " يجب توافر عنصرين أساسيين هما: الأمن الفردي أو الأمن البشري وتعزيز الاستقرار أما **الأول:** حيث تشكل الحاجيات الأساسية للأفراد وحرياتهم وثقافاتهم عناصر مهمة للحفاظ على التناسق في الأمن والاستقرار الدوليين ذلك أن أي انتهاكات لهذه الحاجيات والحريات ستجعل من الأمن الإنساني محل تهديد خاصة الانتهاكات التي تطال الهوية والحاجات اليومية والمساس بالحق في الحياة التي تعد كلها من أهم انشغالات المجموعة الدولية في أي منطقة من العالم، فالانتهاكات الجسدية التي يعيشها الأفراد في كل من

---

1) Ibid.
2) Ibid,p115.
3)Richard Cohen, " Co-operative Security in Southeast Europe", Germany, George Mashall Center, College of International and Security Studies (1997),p02.
4)Jeffrey A. Larsen, " Arms Control: Cooperative Security in a Changing Environment", USA, Lynne Rienner,(2002),p04.

أفريقيا الوسطى أو في نيجيريا أو كوسوفو سابقا شكلت قلقا متزايدا للمجموعة الدولية حتى أصبح الحديث عن عولمة القلق بدلا من عولمة الأمن، وهو الأمر الذي دفع بالمجموعة الدولية إلى البحث عن السبل التي من خلالها يتم التعاون لتحقيق الأمن.[1]

أما العنصر الثاني فهو تعزيز الاستقرار والمراد به تنشيط الاستقرار خارج حدود الدول التي تشكل "الأمن التعاوني " غير أن الاستقرار المقصود هنا ليس غياب النزاعات بين الدول المجاورة بقدر ما هو استقرار الجماعات المشكلة لها التي تعاني من الانتهاكات داخلها كما حدث في كوسوفو أواخر 1998 وأوائل 1999، كما لا يجب أن يستخدم تعزيز الاستقرار والتدخل الإنساني كذرائع لانتهاك سيادة الدول من قبل الدول الكبرى ضد الدول الأقل قوة وهو ما فرض ضرورة تقييد هذا المبدأ حتى يساهم في تعزيز الاستقرار بدل زعزعته، الأمر الذي دفع إلى تطبيق العناية الفائقة لتجسيده حتى لا يخرج عن نطاق ما أستحدث لأجله، ويكون تعزيز الاستقرار باستعمال الأدوات الدبلوماسية و الاقتصادية و السياسية وفي حين فشلها يتم استخدام القوة العسكرية كما حدث في كوسوفو سنة 1999.[2]

ويجدر في الأخير التأكيد على أن " الأمن التعاوني " الذي سيقت معانيه سابقا يرتبط ارتباطا وثيقا بكل من الأمن الفردي – الأمن الإنساني كما تروجه بعض الأدبيات – والدفاع المشترك و الأمن المشترك و تعزيز الاستقرار وهو ما يوضحه الرسم التخطيطي التالي:

المبحث الثاني

الأمن ضمن مقاربات الجماعة الأمنية والشراكة الأمنية والأحلاف العسكرية

إن معالجة مفهوم ثقيل مثل الأمن في العلاقات الدولية يقتضي بالضرورة التنقيب عن معانيه في مختلف الآليات والأدوات التي تستحدثها الوحدات الدولية من حين إلى أخر قصد البحث عن تقوية وتعزيز أمنها سواء كان ذلك داخليا أو خارجيا، أو كان ذلك وقت السلم أو وقت الحرب، وعلى هذا الأساس فإن المفاهيم التي ستساق لاحقا كانت في الحقيقة مجموعة آليات استحدثها الدول لتعزيز أمنها الأمر الذي أنتج مفاهيم جديدة للأمن عبرت عنها مجموعة ميكانيزمات أنتجت لاحقا مفاهيم مختلف للأمن، وعليه سنتحدث من خلال هذا المبحث عن مجموعة من المفاهيم يستدل عليها من خلال الآليات التي أتت بها.

المطلب الأول/ مفهوم الجماعة الأمنية Security Community

يعد الأستاذ" ريتشارد فان *Richard W. Van Wagenen"* أول من استحدث هذا المفهوم في حقل العلاقات الدولية في الدراسة التي قدمها أثناء الحديث على مفهمة الأمن العسكري والأمن الوطني سنوات الخمسينيات من القرن الماضي وقد مر تطور مفهوم " الجماعة الأمنية "عبر مرحلتين أساسيتين، الأولى كانت مع أفكار المدرسة السلوكية بزعامة الأستاذ " كارل دويتش *Karl W. Deutsch*" سنوات الخمسينيات و حتى السبعينيات من القرن

---

1) Richard Cohen, " Co-operative Security in Southeast Europe"op sit,p03.
2) Ibid,p03

الماضي، أما المرحلة الثانية فكانت سنوات التسعينيات من نفس القرن خاصة مع كتابات الأستاذ " إيمانويل أدلر *Emanuel Adler* " في إطار الطرح البنائي.[1]

ومن وجهة نظر" كارل دويتش " فإن الجماعة الأمنية " تعرف على أنها : " تلك الجماعة التي بلغت درجة متقدمة من التكامل لدرجة أن تصل حدود الثقة بين أعضاءها درجة اليقين بعدم استعمال القوة ضد بعضهم البعض وتسوية خلافاتهم بالطرق السلمية".[2]

كما يشترط " دويتش " شرطان أساسيان لقيام الجماعة الأمنية هما: الأول: أن يكون الاتساق و التجانس في القيم بما فيها القيم الديمقراطية والنهج السياسي والتجانس الاقتصادي بين دول الجماعة الأمنية، أما الثاني: فيكمن في ضرورة التفاعل المشترك اتجاه قضايا العلاقات الدولية وضرورة التمييز بين "نحن" و "هم " من جهة وضرورة التفكير بمنطق المصالح المشتركة وحتمية العيش المشترك من جهة أخرى.[3]

وبالنسبة لتحديد طبيعة التهديدات فيرى "دويتش" بأنها تهديدات عسكرية بالدرجة الأولى، حيث يكون الأمن بالنسبة له في إطار "الجماعة الأمنية " مرادفا لمفهوم الاستقرار و السلام طالما أن هذه الجماعة ليست في مجابهة تهديدات تقليدية غير أنه لا يتعامل مع التهديدات الأمنية العسكرية بالمفهوم المطلق لها ذلك أن شعور الجماعة بعدم وجود تهديدات عسكرية وأنها مستقرة من هذه الناحية لا يكفي وحده للتعبير عن تسمية " الجماعة الأمنية " وذلك راجع حسبه إلى وجود مصادر تهديد ثانوية مثل المشاكل الاقتصادية والتدهور البيئي وهو ما يؤدي إلى رفع عتبة المخاوف الثانوية التي تجعل "الجماعة الأمنية " محل تهديد، وعلى هذا الأساس وجب التحرر من جميع قيود الإكراه و التهديد حتى تحقق الجماعة الأمنية أمنها واستقرارها.[4]

ويشير كل من الأستاذ "ايمانويل أدلر و مايكل بارنيت " *"Michael Barnett Emanuel Adler* في كتابهما " الجماعة الأمنية " الصادرة سنة 1998 الذي هدف إلى إعادة تعريف الجماعة الأمنية إلى أن هذا المفهوم يرتكز على ثلاث مؤشرات أساسية تجعله يختلف عن باقي المفاهيم الأمنية الأخرى هي:

- أولا: إشتراك أعضائها في وحدوية القيم والهوية و النوايا.
- ثانيا: تمتع أعضائها بالاحتكاك والتواصل الدائم فيما بينهم.

---

[1])Hasan Ulusoy," Revising security communities after the cold war : the constructivist perspective", sit web: http://sam.gov.tr/wp-content/uploads/2012/01/Hasan-Ulusoy3.pdf,p02.02.03.2014

[2]) Ibid.

[3]) Ibid.

[4]) Raimo Väyrynen," Stable peace through security communites? Steps towards theory-bulding", sit web: http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.119.9829&rep=rep1&type=pdf 25/03/2014

- ثالثا: المعاملة بالمثل التي تنتج عن طريق الاتصالات و الاحتكاك بين أعضاء الجماعة والذي ينتج عنه أيضا فكرة المساواة في جميع مجالات التعامل.[1]

كما يرى " أدلر" أن مفهوم " الجماعة الأمنية " يمر عبر ثلاث مراحل أساسية هي: مرحلة البدء، ومرحلة النمو، ومرحلة النضج، وكل مرحلة لها خصوصياتها في النمو والتطور، ففي مرحلة النضج مثلا لها مجموعة خصائص تميزها عن باقي المراحل الأخرى وهي: التعددية بين أطرافها، وعدم وجود حدود بين أعضائها، والتغير الدائم في الخطط العسكرية، وغياب العدو الوهمي في الأنشطة العسكرية، والتعريف المشترك للتهديدات، إلى جانب استخدامها لمفهوم الأمن التعاوني للتعامل مع التهديدات الأمنية الداخلية، والأمن الجماعي مع التهديدات الأمنية الخارجية، هذا وتتميز أيضا بالتكامل العسكري العميق، وإضفاء الطابع المؤسسي على القرارات.[2]

إن الهدف الأساس من وراء بناء " الجماعة الأمنية " حسب الأستاذ " أدلر Adler" والأستاذ " بارنيت barnit" يكمن في العمل من أجل تجنيب الدول الحروب والقضاء على النزاعات العسكرية، وزيادة الوعي المشترك بالتهديدات الذي يوقظ و يعزز الرغبة في إقامة " الجماعة الأمنية "، أما بالنسبة لـ " دويتش dutch " فالهدف لا يكمن فقط في بناء تكتل موحد لمواجهة التهديدات المشتركة ولكن أيضا لتطوير الاهتمام بضرورة تعزيز و تعظيم الأمن السياسي و الأمن العسكري بالمفهوم التقليدي لهما.[3]

وعموما يمكن القول بأن مفهوم " الجماعة الأمنية " كإجراء عملي جاء بهدف القضاء على النزاعات بين الدول والخروج بالعلاقات الدولية من دائرة التنافس السلبي إلى دائرة المنافسة الآمنة وتغيير سلوكات الدولة في محيطها الخارجي وبالتالي تحويل النظام العالمي إلى المجتمع العالمي الذي يقوم على الأمن التعددي والهوية الجماعية ويجعل الدول تسترشد بواسطة لوائح الثقة والمعايير المشتركة للمصالح للتخلص من إفرازات المعضلة الأمنية عبر إنشاء أنظمة سلمية.

ومع التغير الذي لحق بطبيعة التهديدات التي لم تعد بالمفهوم والمعنى التقليدي لها المحصور في التهديدات العسكرية المباشرة أصبح من الضروري على" الجماعة الأمنية " التكيف مع هذه المستجدات وهو ما يقودنا للحديث عن الدلالات الجديدة لمفهوم " الجماعة الأمنية " المتماشية أكثر مع طبيعة التهديدات غير التقليدية و سياق الأمن غير التقليدي، غير أنه يجب الإشارة إلى كون مفهوم "الجماعة الأمنية " بسياق المفهوم ما بعد التقليدي يمتلك نفس نواة المفهوم في السياق التقليدي له والمتمثل في الشعور بـ : الهوية الجماعية والاعتماد المتبادل والتعاون، ولكن مع توسع دلالات الأمن أعطي لمفهوم " الجماعة الأمنية " أهداف وتدابير وموضوعات جديدة أكثر اتساعا وتعقيدا من سابقاتها نذكر أهمها ما يلي:

---

[1])Wang Jiangli," Security Community" in the Context of Non traditional Security", web sit: http://www.rsis-ntsasia.org/activities/fellowship/2007/wjl's%20paper.pdf,p4.20/04/2014

[2]) Ibid,p04.

[3]) Ibid,p05.

*-**حماية الأهداف**: الأمن المعيشي والأمن التنموي:

قبل نهاية الحرب الباردة، كانت "الجماعة الأمنية " مصممة لمنع التصادم والحروب بين المعسكرين التي تهدد السلامة السياسية و العسكرية للدول، خاصة مع تفاقم المعضلة الأمنية في العلاقات الدولية، غير أن نهاية الحرب الباردة وغياب التهديد العسكري المباشر وظهور التهديدات الجديدة قد أعاد النظر في مهام الجماعة الأمنية و جدوى وجودها والإبقاء على تصميمها الأول بل من الواجب إعادة تصميمها للتكيف مع هذا المستجد وحماية الأمن التعددي، ذلك أن القضايا والتهديدات الجديدة أصبحت أكثر تهديدا للجنس البشري في حياته و مقوماتها التي أضحت أكثر تعقيدا مما كانت عليه فمسألة البقاء التي كانت في السابق مركزة في منع الحروب لم تعد تشكل تهديدا على بقاء الإنسان بل أصبحت كل الظواهر " غير الحرب " الأكثر تهديدا لبقائه والتي لا تحتاج إلى القوة العسكرية لمجابهتها وأن الاستقرار والتنمية هما الأكثر ضمانا للحفاظ على القيم المعنوية و القيم المادية للكائن البشري، كما لم يعد أمن الدول و أمن مواطنيها هو الهدف بل أمن الكرة الأرضية كافة الذي أصبح في خطر خاصة مع تفاقم المشكلات البيئية التي تعود بالخطر على الدول وعلى البشر عامة، وبدلا من حماية أمن الدول والسلامة الإقليمية لها أصبح من الضروري التركيز على كل ما يضمن البقاء و تحقيق التنمية والحاجيات الأساسية للفرد البشري.[1]

لقد عملت التهديدات غير التقليدية على زيادة الوعي الأمني بضرورة تعميق التعاون المشترك لمجابهة القضايا الناشئة للأمن غير التقليدي التي تكون انعكاساتها على الجميع ومن تم حتمية إنشاء آليات جديدة أو أخرى مطورة للخروج من معضلة الأمن من جهة ومواجهة هذه القضايا الناشئة وخلق عالم قابل للتعايش السلمي بين مكوناته من جهة أخرى.

***موضوعات الحماية**: توسع الحقل وتنوع الشكل.

تقليدا، كانت الدول تضطلع بمسؤولية تحقيق وضمان الأمن وغالبا ما كانت تصنف إلى وحدات دولية موالية ووحدات دولية معادية، كما كانت تهيكل جماعيا لتحقيق أمنها عن طريق القيام بمجموعة تدابير جماعية وفق نظام الدفاع الجماعي أو الاحتواء بهدف تقليل خطر المنافسين المحتملين أو الأكيدين، غير أن هذا الإجراء أدى إلى مفاقمة المعضلة الأمنية الراجعة إلى عدم الثقة والريبة بين الأطراف الدولية وأصبح الحديث عن السلام المطلق ضرب من الخيال لكون الحرب هي الأكثر هيمنة على مجريات العلاقات الدولية وأن الفترات التي تتخلل هذه الحروب هي فترات سلام محدودة سرعان ما تعاود الحرب من جديد، وعلى هذا الأساس كان من الواجب قلب توليفة الحروب تتخللها فترات سلام إلى سلام دائم تتخلله بعض الحروب عن طريق الاهتمام بالتهديدات غير التقليدية التي تشكل الحقل المشترك بين جميع الدول وأن الدول فردى لا يمكنها مجابهة هذه

[1]) Wang Jiangli," Security Community" in the Context of Non traditional Security", op cit, p12.

التهديدات لوحدها لمحدودية سيادتها أو لطبيعة حدودها كما هو الحال بالنسبة لقضايا البيئة التي يجب أن تشرك فيها المنظمات غير الحكومية التي لها أن تلعب دورا هاما في ضمان الأمن إلى جانب الدول.[1]

إن تجاوز " الجماعة الأمنية " الأهداف السابقة المتعلقة بالقوة العسكرية والحروب والإيديولوجيات المختلفة نحو المجالات المختلفة الأخرى، كالاقتصاد والمجتمع والثقافة والبيئة الايكولوجية، كان له الأثر البالغ في تحديد طبيعة التهديدات، سواء من حيث الشكل أو من حيث المستويات، الذي انعكس بدوره على بلورة مفهوم جديد يقوم على نموذج الأمن المتزايد، بدلا من الأمن المتناقص التي تشكل فيه التنمية المستدامة والاستقرار و الأمن المستدام أحد الركائز الأساسية في بناء مفهوم " الجماعة الأمنية " الجديدة، التي بدورها ركزت على تقسيم مستويات الجهات الفاعلة في الأمن غير التقليدي، إلى خمسة مستويات أساسية: المستوى الفردي والمستوى الإقليمي والمستوى الوطني والمستوى الدولي والمستوى العالمي، التي تسمح بتشكيل جماعات أمنية تماشيا مع كل مستوى، وتشكل الاهتمامات الأمنية البيئية أحد أكبر " الجماعات الأمنية " في العالم لشساعة اهتماماتها بالمواضيع البيئية الأمنية بين الوحدات الدولية وغير الدولية والحكومية وغير الحكومية، فالمنظمات الدولية العالمية أو الإقليمية إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني التي تمثل التوسع في الحقل والشكل للجماعة الأمنية تشكل بالتأكيد أحد المجمعات الأمنية التي تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة.[2]

* **تدابير التحقيق:** الجهات الفاعلة.

تقوم مقاربة تحقيق الأمن التقليدي على ضمان الأمن عن طريق تعظيم القوة العسكرية وبناء التحالفات و تحريك مفاهيم الأمن الجماعي والأمن المشترك والدفاع الجماعي إلى غيرها، غير أن مقاربة الأمن غير التقليدية ستختلف عن سابقتها في ضمان الأمن وتحقيقه حيث تنطوي تدابيره على تفعيل الحوار و الاتصال المستمر بين القوى الفاعلة وتوسع دلالات الأمن من جهة أخرى التي تفرض تغيير التدابير والآليات للتعامل مع التهديدات الجديدة التي تؤثر على التنمية وبقاء الإنسان، حيث كان لتوسيع مفهوم الأمن نحو قطاعات أوسع – الاقتصاد و البيئة مثلا – من أهم التدابير لتحقيق الأمن إلى جانب استدعاء الجهات غير الحكومية الفاعلة في تحقيق الأمن مثل بناء المجمعات الأمنية والجماعات الأمنية الإقليمية كالاتحاد الأوروبي والحلف شمال الأطلسي والآسيان التي لها أدوارها في مناطقها ومناطق عديدة في العالم لضمان الأمن والاستقرار إن على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو البيئي كما يمكن استدعاء منظمات السلام الأخضر أو منظمات العفو الدولية وكل المنظمات التي تساهم في حماية البيئة و حقوق الإنسان.[3]

---

1) Ibid, p 13.
2) Ibid,p14.
3) Ibid,p14.

غير أن الأستاذ "أوول وايفر *Ole Waever* " قد أشار إلى أن مفهوم "الجماعة الأمنية " هو مفهوم عسكري بالأساس تهيمن عليه التهديدات التقليدية وغير التقليدية ولكن بالمفهوم الأمني المحض خارج القطاعية التي جاء بها " بوزان" كما تحدث "وايفر " على مفهوم " الجماعة الأمنية الكاملة" و " الجماعة الأمنية العسكرية و غير العسكرية " وهي الصيغة المطورة لمفهوم "الجماعات الأمنية " التي تشكل فيها الاهتمامات الأمنية البيئية و إشراك المنظمات غير الحكومية أبعاد إضافية لمفهوم " الجماعة الأمنية ".[1]

المطلب الثاني/ مفهوم الشراكة الأمنية. Security Partnership

إن استقراءا تاريخيا لفترة ما بين الحربين والحرب الباردة يكشف بوضوح أن سياسة الأحلاف العسكرية كانت السمة الغالبة التي تهيكلت في إطارها التفاعلات الأمنية الدولية لتلك الفترة في شكل استجابة حتمية لما شهده العالم من تجاذبات واستقطابات بين القوى الكبرى آنذاك، غير أن نهاية الحرب الباردة وما صاحبها من انحسار للصراعات بين الدول كان عاملا رئيسا في الحدّ من التسابق الكبير الذي شهده بناء التحالفات العسكرية سابقا بما جعل أولوية هذا الترتيب الأمني ضمن الأجندة الدولية تتراجع فاسحةً المجال لأطر أمنية أخرى بديلة في ظل تزايد ثقافة التعاون الأمني الدولي .

لقد شهدت الحقبة الحالية من العلاقات الدولية تراجع مفهوم الأحلاف العسكرية أمام ظهور أطر أمنية جديدة أعطت العلاقات الدولية ديناميكية وحيوية لم تشهدها سابقا، ففي فترة ما بين الحربين وما بعدهما شهد بناء الأحلاف العسكرية وثيرة متسارعة، غير أن هذه الوثيرة لم تتجاوز مرحلة الحرب الباردة إذ تراجعت وتقلصت حدة التسابق نحو بناء الأحلاف العسكرية إلى مستويات غير مسبوقة وذلك راجع إلى تناقص حدة الاستقطاب الدولي، وبالنظر إلى مرحلة الحرب الباردة ومجرياتها التي أثرت في تزايد الأحلاف العسكرية هل يمكن القول أن نهاية الحرب الباردة وما انجر عنها من التأثير على وضع الأحلاف العسكرية سيكون له نفس التأثير في دفع ظهور أطر أمنية بديلة وزيادة ثقافة التعاون الأمني الدولي؟

في هذا الصدد، تشير العديد من الدراسات إلى أن نهاية الحرب الباردة كان لها الأثر الواضح في ابتكار تدابير أمنية جديدة عملت على توحيد الممارسات الأمنية بين الدول، ولم يقتصر التعاون الدولي على محاولة توحيد الممارسات الأمنية فقط بل عمل على إيجاد صيغ أخرى في شكل ترتيبات أمنية جديدة تستهدف كلها توفير الأمن للدول أبرزها الشراكة الأمنية.[2]

تعتبر الشراكة الأمنية ترتيبا أمنيا دوليا يجمع بين عدة دول تتوافق في تعاملها مع التهديدات الأمنية و تهدف إلى العمل على تعزيز الاستقرار بين دول الشراكة من خلال الاستفادة من الاتفاقات الرسمية سواء ما بين دول

---

[1]) Ibid.

[2])Fulvio Attina , "Regional security partnership: the concept, model, practice, and a preliminary comparative scheme" , University of Catania ,Department of Political Studies , Jean Monnet Working Papers in Comparative and International Politics , Jean Monnet Centre EuroMed, (July 2005) ,JMWP n° 58, p04.

المنطقة أو من خلال الاتفاقات مع المنظمات الدولية، واتفاقات العمل المشترك وفتح الحوارات المتعددة الأطراف الهادفة لبناء تدابير الثقة وتدابير الدبلوماسية الوقائية، والتي تعلن من خلالها الدول المنضمة عن تبنيها للعلاقات السلمية بين الدول الأعضاء".[1]

- ويقوم مفهوم " الشراكة الأمنية " على مجموعة مبادئ أساسية منها:
- - تجنب المواجهة والنزاع وعدم الاستقرار بين دول المنطقة المشتركة.
- - العزم على استخدام التعاون الأمني في حل المشاكل العالقة.

- ضرورة خلق الآليات اللازمة لتنفيذ التعاون والتعامل مع المشاكل الأمنية.
- إيجاد مؤسسات متعددة الأطراف للتعامل مع التهديدات الأمنية الموجودة والمحتملة.
- أن توكل مهمة الإنذار المبكر للتهديدات الأمنية للأجهزة المخولة التي تعمل على اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة.[2]

وعلى هذا الأساس يفترض من الدول التي تؤسس "الشراكة الأمنية " أن تعمل في اتجاه تحقيق ما يلي:

أ/ الاعتماد المتبادل والاعتماد المشترك في مواجهة التهديدات العابرة للقومية والمتحركة والمخترقة للحدود.

ب/ تجريد العلاقات ما بين الدول من ظاهرة الاستقطاب المهيمنة عليه دولة واحدة مقابل تبني ميكانيزمات موحدة تعمل على تكريس الأمن التعاوني أو التشاركي على أساس تبادل المعلومات والحوار في القضايا الأمنية الدولية والمحلية، وترتيب الإدارة المشتركة لجميع ما يهم الدول الأعضاء أمنيا من خلال المساهمة في صنع قرارات المؤسسات الأمنية المشتركة.[3]

وعلى العموم يمكن تلخيص ميزات مفهوم " الشراكة الأمنية " في النقاط التالية:

- وجود الوعي المسبق بالمشاكل الأمنية الدولية.
- عدم وجود المنافسة بين دول الشراكة الأمنية.
- عدم استخدام القوة في تسوية المشاكل العالقة (النزاعات مثلا).
- الاتفاق على ضرورة تكريس التعاون الأمني عن طريق الحد من المواجهة العنيفة بين دول الشراكة وحتى تجاه الدول الأخرى.
- تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية بين الدول الأعضاء.
- دعم السلم والأمن الدوليين.
- تقليص حدّة الاختلافات بين المذاهب الأمنية.

---

1) Ibid , p05.
2) Ibid,p06.
3) Ibid.

- إشراك بعض الدول و المنظمات الدولية في أهداف الشراكة الأمنية.[1]

ومن الأمثلة على تجارب " الشراكة الأمنية " نذكر منتدى الآسيان الإقليمي (ARF) ومجلس الأمن والسلم الإفريقي التابع للإتحاد الإفريقي و سياسة الجوار الأوروبية التي تهدف إلى خلق منطقة للاستقرار على حدودها.

المطلب الثالث/ الأحلاف العسكرية "*Military Alliances*"

تعتبر ظاهرة "الأحلاف العسكرية" ظاهرة مركزية في السياسة و العلاقات الدولية، وقد يستحيل الحديث عن العلاقات الدولية دون الحديث عن " الأحلاف العسكرية " و على الرغم من قدم الظاهرة إلا أن وجود إجماع تعريفي للمفهوم لا يكاد يكون واردا وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الاعتبارات التالية:

- اختلاف استخدامات المفهوم لدى الباحثين.

- كون المفهوم استخدم للدلالة على بعض المصطلحات المتداخلة معه أو التي لها تماس مع مضامينه ولكنه يختلف عنها في جوهره، وعلى سبيل المثال نجد كلمة تحالف لها عدة معاني في اللغة الانجليزية *Alliance, Coalition, Pact* للدلالة على نفس المصطلح في اللغة العربية التي تعني على التوالي الحلف و الاتفاق والوفاق وهو ما يعني إمكانات اختلاف تعريفها.

- أن بعضا من المفاهيم قد لا تثبت شرعية انتمائها للظاهرة المراد توصيفها وبالتالي سيجعل المفهوم بالمقابل لا يثبت هو الآخر شرعية انتمائه للمصطلح المراد مفهمته.[2]

وعلى هذا الأساس وحتى نتمكن من تقديم تعريف واضح ووظيفي لمفهوم "التحالف العسكري " أو " الحلف العسكري " وجب تتبع استخداماته في حقل العلاقات الدولية من الناحية العملية، وحتى التنظيرية.

*** تعريف " جورج ليسكا *George Liska* "**

يعرف هذا الأخير" الأحلاف العسكرية " على أنها:" رابطة رسمية بين دولتين أو أكثر ضد التهديدات الخارجية "، و على الرغم من الاقتضاب الذي ميز هذا التعرف إلا أنه ركز على كون " الأحلاف العسكرية " هي علاقات رسمية بين دولتين أو أكثر تهدف إلى التعاطي و الاصطفاف الجماعي ضد التهديدات ومصادرها في شكل مواءمة أو توافق في الآليات وكل ذلك عن طريق اتفاقيات رسمية مقننة، غير أن ما يؤاخذ على هذا التعريف تعامله المطلق مع التهديد الذي لم يعرف بالشكل الواضح؛ ذلك أن العديد من التحالفات العسكرية التي تلجأ لها الدول لا تكون بسبب وجود تهديد معلن أو واضح غير أنها تشكل التحالف العسكري كحلف شمال الاطلسي الذي مازال مستمرا رغم زوال دواعي وجوده وهو الامر غير المنطقي من الناحية النظرية.[3]

*** تعريف كل من " ملفين سمال وديفيد سنجر *Melvin Small and David Singer* "**

---

1) Ibid, p07.
2) Stefan Bergsmann," The Concept of Military Alliance ", sit web: https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-662-13000-1_4,01 /05/2023,p03.
3) Ibid, p06.

في الحقيقة لم يتمكن كل من" ملفين" و "سنجر" من وضع تعريف دقيق لمفهوم " الأحلاف العسكرية " بقدر ما وضعوا مجموعة بيانات لهذه الأحلاف والفصل في كونها تحمل أشكالا متنوعة، تجسدت في ثلاثة أنواع هي:

- الاتفاقيات الدفاعية *Defense Pacts*
- اتفاقيات الحياد وعدم الاعتداء *Neutrality and non-aggression Pacts*.
- الوفاق أو الاتفاق *Ententes*.

كما أوضحا بأن هذه الأنواع من الأحلاف لا تتحقق إلا إذا توفرت مجموعة من الشروط منها:

- أن يوقع على هذا الاتفاق دولتين أو أكثر تحمل الصفة القانونية و السيادة الكاملة غير المنقوصة.
- أن تكون في شكل اتفاق رسمي مكتوب.
- ألا تكون نتيجة لأحداث ظرفية (قبل الحروب بظرف زمني قريب).

غير أن هذه البيانات والأشكال المساقة آنفا قد خلطت بين طبيعة الاتفاقيات والمعاهدات وطبيعة الأحلاف العسكرية، كما أن اتفاقيات الحياد وعدم الاعتداء لا تقتصر على الدول المتحالفة بقدر ما المقصود منها تحييد الدول المعادية وهو ما يعني اختلافها عن الأحلاف التي تكون بين الدول الحليفة لمواجهة أي عدوان خارجي هذا من جهة ومن جهة أخرى أن اتفاقات الدفاع لا ترمي إلى تقديم المساعدة العسكرية فقط للدول التي تتعرض للاعتداء بل أيضا بإمكانها تقديم مساعدات غير عسكرية كالدعم الدبلوماسي مثلا، وبحسب التصنيف أيضا أن كل من هذه الأشكال تفترض طريقة معينة خاصة للرد على أي تهديد خارجي ولا تفترض نوعا موحدا بينها على الأقل من الناحية النظرية.[1]

ما يؤاخذ أيضا على هذه التصنيفات السابقة كونها استبعدت كل التحالفات التي تحدث زمن الحروب و هذا غير منطقي من الناحية النظرية و العملية ذلك أن الكثير من الأحلاف العسكرية كانت نتيجة تأثرها بالمستجدات الأمنية العالمية وكانت نتيجة منطقية للأوضاع الأزموية و النزاعية في العلاقات الدولية.[2]

* تعريف أولي هولستي، تيرنس هوبمان وجون سوليفان *Ole Holsti Terrence Hopmann, and John Sullivan* يعرف " الحلف العسكري " بالنسبة لهؤلاء المفكرين على أنه:" معاهدة رسمية بين الدول القومية المعنية بقضايا الأمن القومي " وقد حدد كل من "هولستي " و"هوبمان " و "سوليفان" ثلاث عناصر ضرورية لتكوين الأحلاف العسكرية بالمفهوم النظري لها:

1- أن تكون في شكل معاهدة رسمية، سرية أو معلنة.

2- أن تضطلع مباشرة بقضايا الأمن القومي دون سواه.

3- أن يكون الشركاء في المعاهدة الدول القومية لا غير.[1]

---

1) Ibid, p07.
2) Ibid.

انطلاقا من هذه العناصر وبالمقارنة مع التعاريف السابقة الذكر نجد أن هذا التعريف قد شكل نقلة نوعية نحو تقديم مفهمة موضوعية أكاديمية لـ " الأحلاف العسكرية " ركزت بالأساس على العناصر الموضوعية لبناء التحالفات العسكرية، إضافة إلى الوضوح الذي تمتع به هذا التعريف.[2]

غير أن هذا التعريف كان تعريفا مطلقا يجمع بين العديد من الاتفاقات الدولية سواء في شكل التحالفات العسكرية أو غيرها التي لا علاقة لها بالأحلاف العسكرية ومنها المعاهدات و الاتفاقات الخاصة بالحد أو الحظر من استخدام الأسلحة كاتفاقية *(SALT)* الأولى والثانية أو اتفاق الشراكة من أجل السلام المبرم بين روسيا وحلف شمال الأطلسي والإتحاد الأوروبي، ضف إلى ذلك أن الاتفاقات الموجهة في شكل الأحلاف العسكرية لا تتطلب بالضرورة أن يكون الشركاء دولا قومية والدليل على ذلك أن ينظم بعض الفاعلين غير الدولاتيين للأحلاف العسكرية كتلك التي تحدث بين مجموعة من الدول وبعض حركات التحرر أو بعض الأقاليم التي لا تتمتع بالصفة القانونية في نظر القانون الدولي العام، كما لا يكفي أن تكون الدول قومية حتى تشكل الأحلاف العسكرية، زيادة على ما سبق يكفي أن تعبر الدولة عن التزاماتها اتجاه باقي الدول الاعضاء حتى تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ في مثل هذه الاتفاقات الرامية لتشكيل أحلافا عسكرية.[3]

* تعريف " ستيفن والت *Stephen Walt* " يعد تعريف " والت " من بين أكثر التعاريف أكاديمية من سابقاتها وأكثر التعاريف استعمالا في حقل العلاقات الدولية خاصة وأنه استعمل مصطلحات أكثر دلالة على التنظيم؛ حيث نجده يستعمل مصطلح الحلف *Alliance* كمرادف لمصطلح الانتظام *Alignment* للدلالة على ترتيبات عسكرية معينة؛ إذ يعرف " والت " الحلف العسكري على أنه: " الترتيبات الرسمية وغير الرسمية التي تهدف إلى التعاون الأمني بين دولتين أو أكثر ذات سيادة ".[4]

وكسابقيه يؤخذ على هذا التعريف كونه واسعا أكثر من اللازم خاصة وأنه يظم كل أنواع الترتيبات الأمنية المختلفة بغض النظر عن طبيعتها أو أهدافها أو وسائلها ويتعامل مع جميع الترتيبات الأمنية على أنها " أحلافا عسكرية " وهو ما يتعارض مع طبيعة وفلسفة الأحلاف العسكرية فعلى سبيل المثال نجد أن مؤتمر التعاون والأمن في أوروبا ومعاهدة " دونكيرك *Dunkirk* " بين فرنسا وبريطانيا سنة 1947 صنفتا بحسب هذا التعريف على أنهما " أحلاف عسكرية" انطلاقا من كونهما علاقات أمنية تعاونية بين دولتين أو أكثر وهو ما يتعارض من الناحية النظرية مع بعض المفاهيم الإطارية للعديد من الترتيبات الأمنية التي تنتمي إليها هذه الاتفاقيتان.[5]

---

1) Ibid, p08.
2) Ibid..
3) Ibid,p08.
4) Ibid.
5) Ibid,p08.

لقد شكلت التعاريف المساقة آنفا أرضية مبدئية نحو مفهمة " الأحلاف العسكرية " وعلى الرغم إسهاماتها إلا أنها لم تقدم الصورة الكافية لتعريف الأحلاف العسكرية، وعليه كانت الحاجة للبحث عن تعاريف جديدة تتجاوز كونها تعاريف عامة هلامية و مطاطية نحو تعاريف أكثر موضوعية وأكثر صدقية من سابقاتها وعلى هذا الأساس سنحاول أن نقوم بتقديم بعضا من هذه التعاريف التي ارتأينا أنها قادرة على تغطية النقص المفاهيمي والنظري لما نحتاجه في الفصل الثالث أثناء الحديث عن إسقاطات هذه الترتيبات على التجربة الأوروبية للأمن و الدفاع.

إن من بين التعاريف التي كانت أكثر أكاديمية نجد تلك التي ركزت على العناصر الأساسية المميزة لـ " الأحلاف العسكرية " عن باقي الترتيبات الأمنية الأخرى والتي نجد منها التالية:

1- أنها ترتيبات تتم بين الدول بغض النظر عن كونها مستقلة أم غير مستقلة، بل يكفي أنها مقبولة في المجتمع الدولي ولها سلطة الحكم على أراضيها و لها قوة معيارية تستطيع من خلالها ممارسة وجودها في الساحة الدولية و الداخلية.

2- أن تكون هذه الترتيبات علنية ولا يهم أن تكون مكتوبة أو غير مكتوبة، بل المهم في ذلك أن تعرف كل أطياف المجتمع الدولي أن اتفاقا موجودا حتى تتمكن من التحرك وصياغة مصالحا وفقا لهذا الاتفاق.

3- أنها تحالفات تصبوا للتحرك في المستقبل بناء على سلوكات طارئة وهو الأمر الذي يجعل الأحلاف العسكرية تختلف عن باقي التكتلات الأمنية الأخرى أو اتفاقات عدم الاعتداء أو الحياد التي تحدد فترة سريانها مسبقا في الحاضر أو المستقبل.

4- أن الدول تقوم ببناء الأحلاف العسكرية على الوعد بالالتزام لتقديم المساعدات العسكرية دون إدراك منها لطبيعة الحرب أو النزاع أو عدم اليقين بما سيحدث مستقبلا عكس بعض الترتيبات الأمنية الأخرى التي تكون فيها الدول على علم مسبق بطبيعة ما هي بصدد مواجهته.[1]

5-أن الأحلاف العسكرية تدخل في إطار الحفاظ على الأمن القومي للدولة بالمفهوم العسكري وهو ما يعني تميزها عن باقي الاتفاقات الأخرى التي تبرمها الدول في المجال السياسي أو التجاري مع باقي الدول الأخرى.[2]

وأخيرا نرى أن هذه العناصر شكلت في المحصلة تعريفا صريحا للأحلاف العسكرية من منطلق أنها " اتفاق صريح بين الدول في مجال الأمن القومي في شكل وعد متبادل بتقديم المساعدة اللازمة أثناء الظروف الطارئة في المستقبل ".

خاتمة:

في الختام، يمكن القول أن مختلف الترتيبات السابقة التي سيقت كانت في الحقيقة استجابة لمعطيات وظروف حكمت كل ترتيب أمني، هذا الأخير الذي لم يكن معرفا ومعروفا مسبقا للتعامل مع ظروفه وتحدياته،

---

1) Ibid, p09.
2) Ibid, p10.

وإنما الترتيبات التي كانت صالحة للتعاطي مع أي من التحديات والتهديدات والمصالح و المخاطر هي من حددت فيما بعد شكل الترتيب الأمني و نوعه، وبمعنى أخر أن هذه الترتيبات كان في وضع متأخر عن الواقع الذي سبق وحكم مجريات العلاقات الدولية، كما أنها لم تصمم تجريديا لتعبر على أحدا من المفاهيم الأمنية المساقة سابقا، وإنما كانت مجموعة من الترتيبات فرضتها الظروف الدولية وصممت للتعامل مع هذه الظروف لنكتشف في النهاية أننا أمام مجموعة مختلفة من المفاهيم الدالة على التنوع والتعدد في مفهوم الأمن، لذلك من الضروري ونحن نتعامل مع مفهوم الأمن أن نبحث أولا في تطبيقاته الواقعية ومن تم استخلاص الدلالات والمعاني التي قد يتضمنها للحصول على معنى جديد دال ووظيفي ومعبر عن حقيقة الأمن كمفهوم دائم التطور، كما لا يجب ابتكار مفاهيم للأمن لا نجد لها تطبيقات عملية أو نستحدث له معاني قد تقود إلى تمييعه وإخراجه من حقل الدراسات الأمنية النقية، وعلى هذا الأساس خلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج نوجزها فيما يلي:

- أن الإشكالات المرتبطة بالتنظير تنتج عادة عن عدم الوضوح في الواقع المراد دراسته.
- أن المفاهيم المساقة في هذا المقال هي مجموعة تدابير عسكرية كان الهدف منها التكيف مع التهديدات التي تواجهها الدول التي توصلت لها.
- أن الهدف من هذه التدابير لم يكن لخلق مفاهيم جديدة بقدر ما كان بهدف التعامل والتكيف مع الوقائع المستجدة.
- لا يزال مفهوم الأمن في تطور دائم طالما يوجد واقع امني دائم التغير.
- أن السرديات المتعلقة بالأمن في العلاقات الدولية يجب أن تكون في انسجام مع ما تفرزه تجاذبات العلاقات الدولية في شقها المتعلق بالأمن والسلام و القوة..

ما يجب التأكيد عليه أيضا كتوصيات للتعامل مع هذه المفاهيم وجب ما يلي:

- من الضروري التدقيق في آلياتها حتى يسهل الفصل بنها.
- ضرورة التعامل معها على أنها ترتيبات مرتبطة بالممارسة أكثر من كونها مفاهيم مجردة.
- أن مخرجات الترتيبات الأمنية والعسكرية أنتجت مفاهيم جديدة أضافت معان متطورة للأمن، ما يؤكد أسبقية الواقع على التنظير.
- أن الإشكالات المرتبطة بصعوبة الفصل بين هذه المفاهيم كانت ناتجة بالأساس عن التداخل في الترتيبات الأمنية.

قائمة المصادر والمراجع

1- Barbara Delcourt," Théories de la sécurité ", POLI401 – (4 ECTS) Obligatoire en 2ème cycle en sciences politiques, orientation relations internationales, Année académique 2006-2007

2- Matthew C. Beasley, "Regime Security Theory: Why Do States With No Clear Strategic Security Concerns Obtain Nuclear Weapons?", Presented to the Department of Political Science and the Graduate School of the University of Oregon in partial fulfilment of the requirements for the degree of Master of Science September 2000
3- Report of the Secretary-General of Security Council," The role of regional and sub-regional arrangements in implementing the responsibility to protect", 27 June 2011.
4- Peter Jones, "Towards a regional security regime for the Middle East", Issues and Options Stockholm: SIPRI,,October 2011.

5- Barry Buzan, People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post- Cold War Era, 2nd ed, Hemel Hempstead, 1991.
6- Zeev Maoz, Emily B.Landau," Building Regional Security in the Middle East: International, Regional and Domestic Influences", London, Jaffee Center for Strategic Studie, 2004
7- Simon Mason and Victor Mauer, "Tools for building confidence on the Korean peninsula ", Stockholm SIPRI and the Center for Security Studies, 2007

8- David Dewitt," Common, Comprehensive, and Cooperative Security", The Pacific Review, 7,1,1994
9- Jibeck, H, Joesnsson, " understanding collective security in the 21st century: a critical study of UN peacekeeping in the former Yugoslavia",Florence, European university institute, department of political and social science,(september2010)
10- David C. Hendrickson," The Ethics of Collective Security", ETHICS & INTERNATIONAL AFFAIRS,(1993), Volume 7
11- Leonardo NICOLIA," La sécurité collective", sit web: http://amministrazioneincammino.luiss.it/wp-content/uploads/2010/04/la3.pdf
12- David C. Hendrickson," The Ethics of Collective Security"
13- Gregory Gleason," Collective Security and Non-State Actors in Eurasia", International Studies Perspectives (2005) 6, 274–284

14- David Dewitt," Common, Comprehensive, and Cooperative Security",
15- Pinar Bilgin, " Regional Security in the Middle East, A critical perspective" , London, Routledge Curzon,(2005),
16- Markus Schmid, " The Concept of Comprehensive Security: A Distinctive Feature of a Shared Security Culture in Europe? Master's Thesis Swiss University of Basel, Department of National Security Affairs, Naval Postgraduate School, December 2007,

17- Michael Raab," Concepts of Comprehensive Security", Vienna, Oriental Institute of the Vienna University,(4 February, 2011)

18- Michael Mihalka, " Cooperative Security in the 21st Century", The Quarterly HE Journal, vol .IV, no.4, Winter 2005

19- Richard Cohen, " Co-operative Security in Southeast Europe", Germany, George Mashall Center, College of International and Security Studies

20- Jeffrey A. Larsen, " Arms Control: Cooperative Security in a Changing Environment", USA, Lynne Rienner,2002

21- Richard Cohen, " Co-operative Security in Southeast Europe"

22- Hasan Ulusoy," Revising security communities after the cold war : the constructivist perspective", sit web: http://sam.gov.tr/wp-content/uploads/2012/01/Hasan-Ulusoy3.pdf

23- Raimo Väyrynen," Stable peace through security communites? Steps towards theory-bulding", sit web: http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.119.9829&rep=rep1&type=pdf

24- Wang Jiangli," Security Community" in the Context of Nontraditional Security", web sit: http://www.rsis-ntsasia.org/activities/fellowship/2007/wjl's%20paper.pdf

25- Fulvio Attina , "Regional security partnership: the concept, model, practice, and a preliminary comparative scheme" , University of Catania ,Department of Political Studies , Jean Monnet Working Papers in Comparative and International Politics , Jean Monnet Centre EuroMed, (July 2005) ,JMWP n° 58

26- Stefan Bergsmann," The Concept of Military Alliance ", sit web : http://www.bundesheeroesterreich.info/pdf_pool/publikationen/05_small_states_04.pdf